- انتصارا للإسلام والعلم -

جرائم حركة الترجمة في عهد الخليفة العباسي
عبد الله المأمون
(198 - 218 هـ)

- بحث علمي يكشف عن صفحات سوداء من جرائم
حركة الترجمة في حق الحضارة الإسلامية -

الأستاذ الدكتور
خالد كبير علال

الكتب من بلد الروم محمد وأحمد والحسن بنو شاكر المنجم... وبذلوا الرغائب وأنفذوا حنين بن إسحاق وغيره إلى بلد الروم فجاؤوهم بطرائف الكتب وغرائب المصنفات في الفلسفة والهندسة والموسيقى والارثماطيقى والطب)[1] .

ثالثا : الجرائم المتعلقة بالمترجمين :

يتبين من تلك المعطيات أن المأمون وقع في أخطاء فادحة عندما أسند عملية الترجمة إلى هؤلاء المترجمين. وتلك الأخطاء هي بمثابة جرائم علمية في حق الإسلام والمسلمين والعلم، أذكر منها أربع جرائم :

الجريمة الأولى : إن المأمون لم يقم بواجبه كخليفة للمسلمين ومسؤول أمام الله والمسلمين عن حماية الإسلام وأهله، فكان عليه أن يُكّون مترجمين من المسلمين العالمين بالإسلام واللغات اليونانية والسريانية والهندية وغيرها، ويأمرهم بترجمة العلوم وفق الضوابط الشرعية والعلمية وهذا واجب عليه شرعا وعقلا. لكنه لم يفعل ذلك، وأسند عملية ترجمة العلوم والفلسفات القديمة إلى اللغة العربية إلى أهل الذمة، فكان معظم المترجمين من أهل الذمة عامة، ومن النصارى خاصة ، وهم كبار المترجمين ومن المُقَربين من المأمون .

الجريمة الثانية: إن المأمون أمر هؤلاء المترجمين بترجمة كتب مضامينها كلها تقوم على الشرك والوثنية أصولا وفروعاً كما سنبينه لاحقا. وهذا خطر كبير على الإسلام والمسلمين والعلم ، فلا يصح ولا يحق للمأمون إسناد ترجمة تلك الكتب إلى أهل الذمة، وإنما كان يجب عليه إما أن يُكّون مترجمين مسلمين عالمين بالإسلام واللغة العربية ، وباللغات القديمة ،ثم يأمرهم بإخضاع ما يُترجمونه للضوابط الشرعية والعلمية؛ وإما أن يضع ضوابط شرعية وعلمية ويُجبر المُترجمين من أهل الذمة على الالتزام بها في ترجمتهم للكتب القديمة المملوءة بالشرك والوثنية.لكنه لم يفعل ذلك ، وأسند ترجمة الكتب القديمة إلى هؤلاء الذميين دون أن يُلزمهم بتلك الضوابط، وهذا خطأ فادح وقع فيه المأمون، وجريمة في حق الإسلام والمسلمين والعلم.

---

[1] ابن النديم : الفهرست ،دار المعرفة ، بيروت ، 1997 ، ج 1 ص: 301 .

أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (المائدة:51).

وأما من السنة النبوية، فقد رُوي أن الرسول عليه الصلاة والسلام لما كانت تأتيه رسائل من الملوك الأعاجم بغير العربية، فأمر الصحابي الجليل أكبر كُتاب الوحي زيد بن ثابت بتعلم اللغة السريانية فتعلمها في ظرف قصير(17 يوما)[1]. وأمره أيضا بتعلم لسان يهود فتعلمه في 15 يوما، فكان يقرأ للنبي ما يكتبونه إليه بلغتهم[2].

وذلك هو التصرف الصحيح والمنطقي ،والمطلوب والضروري ، فلم يطلب الرسول عليه الصلاة والسلام من اليهود مترجماً ليترجم له رسائلهم، ولا طلب سريانياً ليُترجم له الرسائل السريانية التي تصله ؛ وإنما أمر مسلماً من أكبر كُتاب الوحي ليتعلم اللغتين اليهودية والسريانية . لكن المأمون الذي هو خليفة المسلمين، والمسؤول الأول عن حماية الإسلام والمسلمين من العلوم الضارة ،و المذاهب والأفكار الفاسدة ، نسي ذلك أو تناساه ، فلم يفعل ذلك وإنما فعل خلافه إتباعا لهواه وطاعة لرغبات المترجمين الذميين، على حساب مصلحة الإسلام والمسلمين والعلم !!!

وإنهاء لهذا المبحث- الأول - يُستنتج منه أن الخليفة المأمون ارتكب جرائم خطيرة تتعلق بالمترجمين الذين كلفهم بترجمة العلوم القديمة ، منها أنه كلّف مترجمين من أهل الذمة لترجمة تلك العلوم ، وهم ليسوا أهلا لذلك لأنهم متعصبين لأديانهم والغالب عليهم التعصب على الإسلام وأهله من جهة؛وكان على المأمون أن يُكلف مسلمين أكفاء شرعاً وعلماً لتولي ترجمة تلك العلوم من جهة أخرى .

ومن تلك الجرائم أيضا أنه تبين أن الخليفة المأمون أمر بترجمة كتب مملوءة بالشرك والوثنية إلى اللغة العربية ليقرأها المسلمون، من دون أن يضع ضوابط شرعية وعلمية تتحكم في ترجمة تلك الكتب ويتميز بها صحيح متونها من سقيمها .

*****

[1] ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ج 16 ص: 84 . والبيهقي: السنن الكبرى ، ج 2 ص: 38 .
[2] ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة ، ج 4 ص: 34 . والذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 2 ص: 428 .

الجريمة الثالثة: إن المأمون نسي أو تناسى أو تعمد أن أهل الذمة الذين أمرهم بترجمة العلوم القديمة - معظمهم كانوا نصارى - لهم أديانهم ومذاهبهم التي يؤمنون بها ويتعصبون لها من جهة؛ وهم من جهة أخرى هم كفار يكرهون الإسلام وأهله ويحقدون عليهم لأنهم هزموا دولهم وانتصروا عليهم وأصبحوا أسيادا عليهم وهم عبيدا عندهم. وبما أن هذا حالهم فلا يصح تكليفهم بترجمة تلك الكتب التي هي أصلا تخالف الإسلام في أكثر أصوله وفروعه كما سيتبين لاحقاً، وهم من ناحية أخرى من أعداء الإسلام والمسلمين باطناً وظاهراً، ويجب الحذر منهم لأنهم سيترجمون للمسلمين كتباً تناقض الإسلام في أصوله وفروعه .

الجريمة الرابعة:إن الخليفة المأمون خالف الشرع فيما قام به، لأن الشرع إن كان لا يحرّم الترجمة، ويحث على كل علم نافع ، فإنه لا يقبل بأن يتولى أهل الذمة ترجمة كتب الشرك والوثنية إلى اللغة العربية ليقرأها المسلمون دون ضوابط شرعية وعلمية، وإنما يأمر بترجمة العلم الصحيح والنافع، وهو العلم الموافق للإسلام وينفع الناس، وأهل الذمة لا يفعلون ذلك، ولا يُوثق فيهيم، وإنما المسلمون هم الذين يفعلونه وفق الضوابط الشرعية والعلمية.

وخالف المأمون الشرع أيضا ، لأن الشرع نهانا عن اتخاذ اليهود والنصارى وسائر الكفار أولياء ، فلا أن نثق فيهم ، ولا نكلفهم بأعمال تضر المسلمين كتكليفهم بترجمة كتب المشركين والوثنيين إلى اللغة العربية، وأكثرهم أو كلهم ليس عالماً بالإسلام . وفيهم الحاقد على الإسلام وأهله ، ومنهم الجاهل والمتعصب للباطل . والدليل على ذلك، أن القرآن الكريم نهانا عن اتخاذ هؤلاء أولياء من دون المؤمنين، وقد قرّب الخليفة الرشيد والمأمون والمعتصم وغيرهم من خلفاء العباسيين كثيرا من النصارى المترجمين وجعلوهم من خاصتهم ،واتخذوهم أطباءً لهم ، وأغدقوا عليهم الأموال الكثيرة، كما فعلوا مع الطبيب المترجم يوحنا بن ماسويه[1] !! فمن القرآن الكريم قوله تعالى: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ (آل عمران:28) ،و(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا (النساء:144).و(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

---

[1] ابن النديم : الفهرست ،دار المعرفة ، بيروت ، 1997 ، ج 1 ص: 357 .